الفصل السابع

دور المنظمات الدولية في حل مشكلة حقوق الإنسان في الوقت الراهن (العولمة)

obeikandl.com

obeikandl.com

أولاً : دور المنظمات الدولية في حل مشكلة حقوق الإنسان في الوقت الراهن (العولمة):

إن المنظمات الدولية هي الحقيقة الأساسية في كيفية التعامل مع القضايا المختلفة حول مشكلة حقوق الإنسان في عالمنا الراهن، وخاصة بعد أن ازداد انتشار المنظمات الدولية على مستوى الوطن الإقليمي والدولي في المستقبل سوف تكون المنظمات الدولية على المستوى القاري، وهناك منظمات ذات الطابع السياسي والطابع الاقتصادي والطابع الاجتماعي سواء كانت أوروبية أو أمريكية أو أفريقية أو عربية..الخ، وهناك منظمات دولية وإقليمية ومتخصصة وأهلية، وإلى جانب هذا التطور الحاصل في المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية الأهلية إلا أن أغلب المنظمات لا تقوم من أجل الإنسان وحقوقه وحرياته الأساسية ، وإنما من أجل المكاسب الاقتصادية قبل أن تكون اجتماعية، وهنا وجود علاقة تناقضية في الدور الذي تلعبه هذه المنظمات الدولية تجاه حل قضية حقوق الإنسان.

إذن تكون العلاقة في هذه العلاقة علاقة تكاملية وعلاقة تناقضية في نفس الوقت، لذلك انتشرت المنظمات غير الحكومية في الآونة الأخيرة لحل هذه المشكلة، ومن أهم هذه المنظمات جمعيات حقوق الإنسان، جمعية الصليب والهلال الأحمر، ومنظمة أطباء بلا حدود، ومنظمة العفو الدولية، لذلك ترى الباحثة انتشار هذه الظاهرة في العالم بشكل متزايد متحدين أغلب المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية نموذجًا لحل قضية الإنسان أينما كان ووجد.

ويمكن أن نوضح من خلال ذلك الفرضيات للمنظمة والمشكلة وهي:

1- كلما زادت المنظمات كلما زادت مشكلة حقوق الإنسان في عصر العولمة، مما ينتج هنا علاقة تباين بينهما.

2- كلما قلت عدد المنظمات الدولية كلما زادت في حل الوسط لمشكلة حقوق الإنسان في هذا العصر، مما ينتج لنا هنا علاقة عكسية بينهما.

3- كلما زادت الحتمية العلمية واضحة لدراسة دور المنظمة كلما قل دور المنظمة الدولية في الحتمية، فهنا تنتج لنا علاقة الطردية بينهما، أي بين دور المنظمة والدراسة العلمية في الحتمية الواقع والحتمية الفرض.

4- كلما زادت المنظمات الأهلية وكلما نقصت خدمات الدولة لمشكلة حقوق الإنسان، هنا تولد لدينا علاقة إتكالية بين المنظمة الأهلية والدولة.

5- كلما زادت الحقوق زادت واجبات المنظمة سواء كانت دولية (الحكومية) أو غير الحكومية (الأهلية) وهنا تخلق لنا علاقة تكاملية بينها.

6- كلما زادت المنظمات الدولية كلما زادت المنظمات الأهلية في حل مشكلة حقوق الإنسان، وهنا تكون علاقة ارتباطية. هذا بالنسبة للمنهج الافتراضي الأساسي الذي يدور حول فكرة العلاقة بين المنظمات الدولية وحقوق الإنسان في حل مشكلة الإنسان، والدور الاجتماعي الذي تلعبه في ذلك من الناحية الوظيفية والسلوكية..الخ.

7- أما بالنسبة للإطار النظري للفرضيات فتنطوي على الآتي:

(تحديد العلاقة بين مشكلة حقوق الإنسان والبحث في الإطار النظري الأشمل في ذلك، أيضًا تحديد العلاقة بين مشكلة حقوق الإنسان المطروحة في البحث وفي الدراسات السابقة ذات العلاقة مباشرة وغير مباشرة بين المنظمات الدولية والمتغيرات الدولية. كذلك عرض الفروض

البديلة والملائمة مع المشكلة إذا كانت الفروض الصفراوية غير ملائمة وذلك وفقًا للإطار النظري الأشمل)[1].

لذلك تؤثر هذه المنظمات في حياتنا كونها حقيقة واقعية موجودة في مجتمعنا الراهن، خاصة من حيث الهدف وتقسيم العمل، الترابط، الانتظام، تدرج السلطة والإمكانات والنظم والإجراءات والسياسات التي تقوم بها بترشيد الأفراد والجماعات والمجتمعات والدول سواء كانت طوعًا أو قهرًا أو في أداء الأعمال أو في استخدام الإمكانيات.

وهناك مجموعة من الخصائص والسمات سوف نوجزها فيما يلي:

(أهداف المنظمة التي تسعى إلى تحقيقها، طبيعة بناء المنظمة، تبعيتها، مصدر التشريع بالمنظمة وأسلوب تكوينها وإنشائها، الموارد المالية، تكوين الجهاز الإداري والفني بها، ونوعية الأعضاء والمستويات الإدارية والسلطة والصلاحية)[2]، إذًا جميع المنظمات تسير وفقًا لذلك خاصة المنظمات الاجتماعية.

إذًا تلعب دور المنظمات الدولية في حل مشكلة حقوق الإنسان وذلك بعد ظهور هيئة نشأة الأمم المتحدة وإعلان عالمي لحقوق الإنسان، ليس قبل ظهور عصبة الأمم وعضويتها لأن المنظمات الدولية ذلك (الكيان الدائم الذي تقوم الدول بإنشائه من أجل تحقيق أهداف مشتركة يلزم لبلوغها)[3]، وترتبط المنظمات الدولية المختلفة بالظروف السياسية

---

(1) عبد الله الهمالي، أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، المرجع السابق، ص80

(2) محمد عبد الفتاح محمد، الأسس النظرية لإدارة المؤسسات الاجتماعية، نماذج تطبيقية، إسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2004، ص54، نقل عن نظيمة أحمد محمود سرحان، ص57

(3) مصطفى سلام حسين، المنظمات الدولية، بيروت: الدار الجامعية، ط1، 1989ف، ص133

والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، مما يترتب عليه انعكاسًا للعلاقات الحتمية بين الأفراد والجماعات والمجتمعات والدول وأيضًا في المستقبل على مستوى القارات في العالم الإنساني.

ثانياً : علاقة المنظمات الدولية بالعولمة وإشكالية علاجها:

تحدد طبيعة العلاقة بين المنظمات الدولية والعولمة علاقة تأسيسية وعلاقة تكاملية لأن هذه المنظمات ساعدت في نمو إنشاء مصطلح العولمة في فترة المراحل الرأسمالية الأخيرة ما بين نهاية القرن التاسع والقرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين الذي مازال نستشرق أطواره الأولى في هذه الفترة التاريخية لأن المنظمات الدولية ليست غاية في حد ذاتها بل وسيلة لتحقيق غاية هي تحقيق السلم والأمن الدوليين والعولمة غايتها غير ذلك؛ فهي غاية متناقضة بين تحقيق السلام من أجل مصالحها وتحقيق الاستعمار من أجل مصالحها بالرغم أن المنظمات الدولية هي المتغير الحاصل في عالمنا الراهن وخاصة في متغير العولمة، إذًا في هذه الحالة تعتبر العلاقة بين المنظمات الدولية والعولمة تناقضية وخاصة في الخدمات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية.

وأيضًا في توازنها الدولي حول العالم لذلك يشترط التنسيق الاقتصادي والاجتماعي في الجماعات الدولية ومنع سيطرة دولة أو جماعة على دولة أو جماعة أخرى وأيضًا لأن الظروف الاجتماعية والاقتصادية الحاضرة انعكاس لمعطيات العولمة السلبية والإيجابية وبرغم تمتع المنظمات الدولية بالشخصية القانونية إلا إننا نراها في مراحل التبعية التامة مع قضايا العولمة سواء كانت منظمة الصحة العالمية أو منظمة التجارة الدولية أو منظمة الفاو الأغذية العالمية..الخ؛ الموجودة في هذه المنظمات هيكلية تابعة لهيئة الأمم المتحدة إداريًا ومنهجيًا وعمليًا إلا أننا نرى العولمة الأحادية تدخل في التخصصات الموجودة في هذه المنظمات

سواء كانت في السياسة نظرية الواقع أو في سياسة نظرية الافتراضي لأن هذه النظريات مفسرة لواقع العولمة وتركز على السياسة الدولية ولها تأثير على السلوك التي تتمتع بها الجماعة الدولية.

إذًا يمكننا القول بأن هذه النظريات تتجه نحو العولمة. فكل من هذه النظريات ترصد العولمة من منظار مختلف، وتطرح آراء مختلفة فيها حيث نرى (لأصحاب نظرية الواقع لا تغير العولمة أهم سمات السياسة العالمية وهي التقسيمات الإقليمية (السياسية) للعالم إلى الكيانات المعروفة بالدول والأمم وفي حين يمكن الترابط المتزايد بين النظم الاقتصادية المختلفة والمجتمعات المتعددة في العالم أن يجعل هذه النظم والمجتمعات أكثر اعتمادًا بعضها على بعض، فليس في وسعنا أن نطبق ذلك على نظام الدول. ففي إطار هذا النظام تحتفظ الدولة بحق السيادة والعولمة لا تجعل الصراع بين الدول من أجل النفوذ السياسي أمرًا من منسيات الماضي، كما أنها لا تلغي أهمية التهديد باستخدام القوة أو أهمية توازن القوى.

فالعولمة إذًا قد تؤثر في حياتنا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، لكنها لا تتجاوز واقع النظام السياسي الدولي الذي تقوم عليه الدول كوحدات سياسية)[1]، مما يجعل هذا الارتباط الحتمي بين المنظمات والنظريات والعولمة كإنجاز مكمل لتوفير الحكومة الدولية وخاصة فيما يخص المنظمات، (نجد أن العولمة قد انتشرت بانتشار الشركات والجمعيات والوكالات التنظيمية العالمة كشبكات عبر الحدود واتساع نطاق أنشطتها. فنرى أن هيئات كشركة نيسان اليابانية ومنظمة العفو الدولية ومنظمة حماية الملكية الفكرية العالمية تعتبران الكوكب

(1) جون بيليس، وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، دي: الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2004م، ص11- 12

الأرضي كله ميدانًا لأنشطتها كما تعتبر أجمع زبائن فعليين أو محتملين لديها)[1].

علاقة العولمة بالمنظمات الدولية عندما انتشرت واتسعت مجالاتها وأنشطتها في كافة التخصصات، وأيضًا عند نشوء ظاهرة الحدود الجغرافية عبر الوطنيات والأقاليم، والقارات. وعن طريق هذا تتجسد العولمة بوضوح مع المنظمات الدولية من الناحية العملية واكتساب العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من خلال (سمات مجردة عن المسافات والحدود بحيث يتعايش البشر باطراد في العالم باعتباره مكانًا واحدًا منفردًا)[2]، مما يزيد من التفاعل بين البشر.

وعلاقة المنظمات الدولية بالعولمة أيضًا في الأجهزة والآليات مثل آليات والأجهزة الموجودة في صندوق النقد الدولي وآليات والأجهزة الموجودة في منظمة الأغذية الفاو وأجهزة وآليات منظمة الصحة العالمية وفي آليات وأجهزة منظمة التجارة العالمية، وأيضًا في تبادل الأهداف والمصالح في الأمور الاقتصادية والسياسية والاعتراف بالمنظمة الدولية يعني الاعتراف في نفس الوقت بالعولمة الاقتصادية والعولمة الاجتماعية والعولمة التكنولوجية والعولمة السياسية والعولمة الثقافية لأن المنظمة الدولية جزء مكمل لا يتجزأ من العولمة وخاصة في حل مشكلة حقوق الإنسان، وأيضًا من ضمن هذه المنظمات الدولية الأمم المتحدة وخاصة فيما يخص تحقيق التعاون الدولي لحل المسائل الدولية في تنظيم العلاقات السياسية بين الدول الأعضاء أو بين الدول غير الأعضاء في هذه المنظمة لأن امتدت العلاقات إلى النظام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والصحي والتعليمي، وأيضًا تنظيم وتعزيز وتنمية العلاقات الدولية في كافة

(1) نفس المرجع السابق، 31

(2) نفس المرجع السابق، ص28

الميادين والأنشطة والمجالات المذكورة وكذلك في التأكيد وتعزيز واحترام حقوق الإنسان، وكذلك في تحقيق السلام العالمي وضرورة المحافظة نوعًا ما على الأمن والسلم الدولي بين الدول حتى لو كانت في ظل الخلافات والحروب. كما نشاهده اليوم من الأزمات والحروب والصراعات والنزاعات..الخ.

مما تقدم يمكن القول أن المنظمات في هذا الإطار تحدد اتجاهات وأهداف جديدة والاستراتيجيات، والمستويات المختلفة لمنظمات مختلفة وعديدة وهي مستوى تحليل الفرد ومستوى تحليل الاجتماعية ومستوى تحليل المنظمة ككل لأن أغلب المنظمات جاءت من أجل الإنسان، ولكن الواقع يتجلى غير ذلك وهذا ما نشاهده اليوم لأن نظرية المنظمات الدولية ونظرية المنظمات الاجتماعية، ولأن هذه المنظمات حقيقة واقعية ذات تأثير على الإنسان وأيضًا في نفس الوقت تحمل في ثناياها تناقض مع حقوق الإنسان وتناقض مع العولمة برغم تأييدها للواقع، ففي هذا السياق توضح لنا بين صرامة الواقع وصرامة المنهجية المتمشية في واقعها وأيديولوجيتها، وهنا مكمن الفلسفة الحقيقية في علاقة المنظمات الدولية بالعولمة وإشكالية علاجها تكمن في معرفة اتجاهات القضايا الدولية أين سوف تذهب؟ سواء كانت قانونية واجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية..الخ ويجب النظر فيها ومعالجتها على الصواب الفعلي لا على الصواب التناقضي وأيضًا معالجتها على الطرق السليمة والسلمية لا على الأخطاء في التطبيق العلمي والعملي والمنهجي.

ثالثاً : العولمة الاجتماعية والثقافية والآلية التناقضية للواقع الإنساني:

عندما انتشرت الآلية الحقيقية فيما تسعى إليه العولمة نحو العالم سواء كانت سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، نقلت الأشكال الأساسية للعولمة الاجتماعية والثقافية في عالمنا الراهن، وذلك بسبب تغير في المعطيات الدولية والمتغيرات التابعة والمستقلة للواقع الإنساني في

المنظومة الدولية مما ساهم إلى إحداث التقدم في المؤسسات الاجتماعية ودون البعض منها أي بين التقدم والتنمية في نفس الوقت والتخلف والجريمة في نفس الوقت.

وهنا مكمن العلاقة التناقضية للواقع الإنساني عند العولمة وعند الاجتماعية المتطورة، وهذه بالطبع نرى الحتمية التاريخية التي تواجه المستويات المختلفة في المجتمع سواء كانت الفردية أو الجماعية أو المجتمعية أو الدولية أو حتى القارية في المستقبل؛ لأن ما تصاحبه اليوم من العوامل السلبية هي نتيجة الإفلات والتشرذم القيمي والعادات والتقاليد والانفتاى في العولمة الثقافية، مما انعكس هذه العولمة الثقافية على العولمة الاجتماعية في منظومة القيم والأنساق والوظائف والنظم الاجتماعية في العادات والتقاليد ومما ترتب عن ذلك من تأثيرات عميقة على حياة العلاقات الاجتماعية المؤثرة على العلاقات الدولية وخاصة في كيفية توفير الأمن والاستقرار الاجتماعي والمحافظة على النظام الاجتماعي، وسجلت بدورها في تدني المستويات الاجتماعية وانتشار الجريمة وخاصة المنظمة والمخدرات، والفقر والبطالة وغسيل الأموال وتبييضها، لذلك ترتبط العلاقة الاجتماعية هنا بالعلاقة الاقتصادية في مساهمة التخلف الاجتماعي والفجوة الحقيقية لذلك وخاصة بعد إدراكنا بأنه هنا وجود اختلاف بين العولمة الاجتماعية والثقافية في المجتمعات المتقدمة عن العولمة الاجتماعية والثقافية في المجتمعات النامية، وهذه التطورات تصاحبها انعكاسات سلبية أكثر من إيجابية، لذلك من أجل (مواجهة أخطار العولمة الاجتماعية من خلال الاستفادة من مكامن القوة فيها وتوظيف التطورات العلمية والمعلوماتية والتكنولوجية للنهوض بمستوى قدراتنا في مجال التعليم والمؤسسات التربوية، وتغير مناهج الدراسة وما يتمشى مع متطلبات هذا العصر، كذلك المحافظة على

ثقافتنا)[1]، من خلال توضيح مفهوم العولمة وما تسعى إليه من دمج الثقافة الغربية مع الثقافة العربية، حتى يحصل نوع من علاقة تضارب بين ثقافيتن وأخلاقيات المجتمع الغربي والمجتمع العربي، لذلك لابد من مواكبة الانفتاح والعصرنة وفقاً لمعطيات العولمة والتحديات المختلفة.

لذلك انعكست العولمة السياسية والاقتصادية وتطوراتها المختلفة على النواحي الثقافية والاجتماعية للأمم والشعوب والإنسانية جمعاء مما أسهم في انتشار ثقافات عديدة في ظل ثقافة واحدة.

وهذا بالطبع يترتب عنه العلاقة التباينية بين تقبل العولمة الاجتماعية، وتقبل العولمة الثقافية، عند سلوك الأفراد والجماعات والمجتمعات والدول عن طريق مروجين للعولمة عبر الاتصالات وقنوات الفضائية والإعلام وبرامج وأنشطة وثقافة مغايرة، لذلك يعتبرون أنصار العولمة الثقافية بأن انتشار الثقافات بين البشر تكمن في تطور الثقافية ومدى قبول المجتمعات والدول الثقافة الإلكترونية عبر الإنترنت، مما يساعد هذا على استمرار وخلق التفاعل الديناميكي بين الثقافة الجديدة والثقافة الغربية ومحاولة دمجها مع الثقافة القديمة الأم الموجودة في كل مجتمع من مجتمعات دول العالم.

وأن العولمة الثقافية تساهم في خلق العولمة الاجتماعية عن طريق الثقافة الغربية مما يساعد على جمع ما بين (إنتاجية العلم وتفاعل الأفكار وديناميكية الاقتصاد باعتبارها أحد أهم المكونات والمرتكزات الفاعلة في تعميم النموذج الثقافي الغربي على الأفراد والشعوب والحكومات فهي تستند بذلك على أسس المعرفة والعلم

---

(1) ليلى أحمد هلال، الوطن العربي والعولمة، دراسة تحليلية للانعكاسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعولمة مع واقع الوطن العربي، بحث منشور في العلوم الاجتماعية، طرابلس، جامعة الفاتح، 2002ف، ص346- 347

والفلسفة والتي تنطلق منها لتحقيق هدفيه محددة الخصائص والسمات تصب في كل الاتجاهات أي المنفعة الغربية الخالصة وتشكل أدوات الجذب والاحتواء للمهاجرين من ذوي الخبرات والكفاءات العملية والمهنية العالمية وفي كل الاختصاصات مجالاً حيويًا من مجالات العولمة الثقافية)[1]، مما يخلق لنا استهلاك في الثقافة والنظر إلى الغرب في مختلف وسائل النظم البصرية والسمعية والمقروءة والإلكترونية ويساهم في وحدة جديدة للقيم ومعايير أخلاقية وقانونية جديدة.

مما تقدم يمكن القول بأن خصوصية العولمة الاجتماعية والعولمة الثقافية ما هي إلا الآلية الحقيقية المتناقضة للواقع الإنساني لأنها تمثل في خلق ثقافة الغربية مع الثقافة والهوية والوطنية للمجتمعات وهنا تلج لنا علاقة اندماجية بين هاتين الثقافتين وكذلك دمج الآلية الغربية مع الآلية العربية في نظم الاجتماعية ومعاييرها المختلفة وفقًا لمعطيات العولمة السياسية والاقتصادية ودمج مؤسسات المجتمع المدني الغربي مع مؤسسات المجتمع المدني العربي والدولي والقاري، وكذلك خلق في الثقافات وتعدد في الهويات في ديناميكية الثقافة الجديدة العولمة وشمولية الفضاء فيها وأيضًا طمس خصوصيات الشعوب الثقافية والاجتماعية..الخ.

تأثرت العولمة على سيكولوجية وسيسيولوجية كلاشرلوجية بالنسبة للأفراد و الجماعات والمجتمعات ودول العالم أجمع وذلك بنشر ثقافة العولمة الجديدة المؤثرة على الجانب الاجتماعي ونشر قيم جديدة على المستوى الدولي والعالمي، بهدف غرس هذه القيم في نفوس شعوب العالم، وأيضًا تمكينها أيديولوجيصا ثم منثوفورلوجيا على لاسياسات المطروحة لتهيئة المجتمعات بالثقافة الاجتماعية الجديدة وتكون ممزوجة

---

(1) زينب سليمان أبو الهول، تأثير برامج الرعاية الاجتماعية بظاهرة العولمة في الوطن العربي، بحث منشور في العلوم الاجتماعية، طرابلس: جامعة الفاتح، ص171

مع ثقافة اجتماعية القديمة الأصلية في نفس الوقت والسؤال الذي يدور في الذهن كيف نستطيع التغلب علىالثقافة الديلة مع الثقافيتن في الوقت الواحد؟ ومدى تأثيرهاعلى العلاقات الاجتماعية وثقافتها الموروثة حضاريًا وفطريًا؟

لهذا السبب العولمة تقوم بترويج لهذه الثقافة لكي تصبح اجتماعيًا قبل ان تكون سياسيًا في مراحلها الأولى ثقافتها اقتصادية وسياسية قبل أن تكون اجتماعية، وهنا تكون العولمة بدأت تبحث ن الهوية الاجتماعية وحضارة اجتماعية جديدة لها اتجاه العالم لأنها بدون جذور أصلية من الناحية الاجتماعية لأنها عبارة عن أجناس مختلطة من دول العالم.

وكل هذه التحديات السلبية على العولمة الاجتماعية والعولمة الثقافية هي نتيجة للانعكاسات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية على الأفراد والجماعات والمجتمعات والدول واستطاعت تهيئة هذا عن طريق مروجين للعولمة وعن طريق تنميط الثقافة العالمية للعولمة وجعلها في قلب ثقافة وحضارة الواحدة في ظل هذه السياسة الرأسمالية والحضارة الغربية، وكذلك تأثير الحضارة الغربية على العادات والتقاليد والقيم والدين والعقيدة واللغة الموجودة في الدول الأخرى وطمس خصوصية اجتماعية وثقافية لتلك الشعوب لأن الثقافة الاجتماعية والثقافية الوطنية والقومية والمحلية تمثل تحديًا كبيرًا للعولمة في نشر حضارتها وثقافتها الجديدة على الحضارات الموجودة والمعروفة في العالم.

رابعاً : خلق المنظمات الدولية مشكلة الفقر والبطالة وعلاقتها بالعولمة الاجتماعية:

ونتيجة للتقدم الهائل في التكنولوجيا العلمية والثقافية المختلفة وانتشار الثقافة الحديثة، مما ساعد هذا التقدم إلى خلق مشكلة الفقر والبطالة في أغلب دول العالم وخاصة دول العالم الثالث الجنوب، بسبب تعدد في الفجوات وبسبب ظهور المنظمة الدولية هيئة الأمم المتحدة

والإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ جاءت من أجل الإنسان الغربي، ومن أجل الدول المتقدمة والصناعية وذلك من أجل تحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية.

ولهذا السبب زاد تدني مستوى المعيشة والدخول وسوء الأحوال الاقتصادية، وكذلك أسهمت العولمة الاجتماعية في خلق هذه المشكلة من حيث استقطاب مروجين العولمة في أي مكان وفي أي مجال سواء كانت في التعليم والصحة والتغذية والنفط والتكنولوجية والاتصالات كل هذه العوامل ساهمت في خلق فجوة ومشكلة الفقر والبطالة لأنهم لم يعرفوا كيف يستفيدون من الجوانب الإيجابية للعولمة ولهذا السبب تلاطمت الجوانب السلبية مع الجوانب الإيجابية، ومن هنا تصاعدت المشكلة من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي إلى المستوى الدولي والآن أصبحت مشكلة عالمية، وهذه التطورات ساهمت في ارتفاع نسبة الوفيات عند الأطفال وانتشار الأمراض وظهور الأوبئة وتدني مستوى الأغذية وعدم مقاربة العدوى، مما شدد في خطورة العولمة الاجتماعية من حيث طريق انهيار الضوابط الاجتماعية والنظم الاجتماعية، وتدني الخدمات الطبية والصحية بفعل الخصخصة العالمية، وأيضًا نوعية العلاج والأدوية وانخفاض الخصخصة ومستوى الخدمات وبرامج الرعاية الاجتماعية، وهذه التحديات أصبحت شبكة كبيرة في تحقيق سياسة جديدة في انتشار الجريمة والمخدرات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، وأن الاستراتيجية البديلة لهذه المشكلة تكمن في التنظيم والتنسيق الفعلي بين المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في التخفيف من هذه المشكلة وعمل ضوابط أيديولوجية للمعايير الجديدة عند العولمة الاجتماعية.

لذلك نرى في حقيقة العولمة الاجتماعية الغزو على (مجالات الحياة الاجتماعية وإخضاعها لمنطق رأس المال)[1] مما يخلق المزيد من الفقر

(1) سمير أمين، الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004م، ص14

والبطالة والتهميش لمجتمعات الدول النامية المتخلفة، وبالتالي انعكست العولمة على العوامل الفسيولوجية والسيكلوجية عند الفرد، ولدت عنها بعض التغيرات والمؤثرات الاجتماعية وخاصة في عملية التنمية وأسس بناء القواعد الاقتصادية الجديدة بحيث تكون بين قواعد سياسية اقتصادية دولية وقواعد سياسية اقتصادية داخلة وعدم إحداث نوع من التوازن بين هاتين القاعدتين وكذلك التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وإحداث عدم التوازن بينهما من الناحية الكيفية والكمية ولكن نتيجة اقتحام البطئ والسريع للعولمة الاجتماعية مما أدى إلى خلل في التوازن الاجتماعي والثقافي وخلل في التوازن بين الجانب الاجتماعي والاقتصادي، ولهذا السبب خلقت العولمة فجوات متعددة في عالمنا النامي المتخلف (الجنوب)، وهذا انعكس على الحياة الاجتماعية وتدني مستواها المعيشي عند الإنسان وهنا تحقق الفرضية العلمية في زيادة ونقصان بين مستوى المعيشة والفقراء والمحتاجين والفرضية هي كلما زاد استفحال العولمة الاجتماعية زادت عوامل انخفاض مستوى المعيشة للفرد وكذلك كلما فتحت العولمة الاجتماعية أنيابها مع العولمة الاقتصادية زادت نسبة الفقراء والمحتاجين والأيتام والمعاقين في العالم النامي، في نفس الوقت ليس في العالم النامي فحسب بل حتى في العالم المتقدم، مما يحدث صراع في أيديولوجية العقلية بين العولمة والأنظمة الأخرى الموجودة في الدول، وكلما زادت العلاقة الحتمية والعكسية بين العولمة والنظام كلما نقصت ارتفاع ومعدل نسبة الفقراء في العالم وهذا أيضًا ينطبق على مشكلة الغذاء في العالم الراهن. كذلك زيادة نسبة الرفاة للأغنياء وزيادة نسبة الفقراء والبطالة في نفس الوقت هذه هي العولمة الاجتماعية.

لقد تناولت في هذا الموضوع العديد من المؤثرات الدولية والعالمية وانعكاسات العولمة الاجتماعية على العالم أجمع لذلك في خلاصة القول نستعرض أهم الإجراءات لعلاج لهذه المشكلة ومواجهة العولمة الاجتماعية.

1- خلق توازن بين القاعدة الاقتصادية الدولية والقاعدة الاقتصادية الداخلية للبناء الاجتماعي والتنمية بأنواعها المختلفة .

2- تحقيق التوازن الكمي والكيفي بين الجانب الاجتماعي والاقتصادي للتغلب على استراتيجية العولمة الاجتماعية.

3- نقص من حدة الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي بتوفير منظمات دولية حكومية وغير حكومية من مستوى المحلي إلى مستوى الدولي والقاري والعالمي.

4- توفير التدابير الاحترازية المتناقضة مع الواقع الإنساني سواء في التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والصحية والتغذية مع مؤسسات المجتمع المدني مثل صندوق الضمان الاجتماعي وأمانة الصحة العامة والبيئة وصندوق التضامن الاجتماعي واللجنة الشعبية الزراعية والثروة الحيوانية ومع اللجنة الشعبية للصحة والطب...الخ

5- تحقيق توازن بين المؤسسات المالية والمؤسسات التجارية لارتفاع نسبة من الرواتب ومستوى المعيشة للإنسان الفرد والمجتمع والدولة ليس على مستوى الوطني فحسب بل حتى على المستوى الدولي والقاري.

مما تقدم يمكن لنا القول أن المنظمات الدولية تساهم في خلق مشكلة الفقر والبطالة وذلك من خلال التطورات الحاصلة والمتغيرات العالمية للعقلية الدولية، وهذه تشكل خطورة على منهج الطبيعي على الحياة الاجتماعية للإنسان الفرد والمجتمع وفي نفس الوقت وجود منظمات دولية خاصة غير حكومية تساهم في حل بعض مشكلات الفقر والبطالة لبعض الدول، مما ترتب عن هذه المشكلة العلاقة التكنوقراطية بين المنظمات الدولية والعولمة الاجتماعية من حيث فلسفتها الفكرية ومن حيث المنفعة الشخصية والعينية في نفس الوقت.

❖❖❖❖❖❖❖